سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة القاهـرة
كليـــة الحقـــوق
قسـم القانـــون العـام

الصـــراع بـين السـلطة والحريـــة

(محـور المشـكلة الدستوريـة)

رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة القاهرة

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

الباحث

عبـد الوهـاب محمـد عبـده خليـل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١) الأستاذ الدكتور/ يحيـى الجمـل — مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢) الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بـدران — عضـواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

٣) الأستاذ الدكتور/ محمد عبد اللطيف — عضـواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

B
١٣٩٤١

٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين﴾

سورة التكوير آية ٢٩

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى روح أبي وأمي.. "ربارحمهما كما ربياني صغيرا"

وإلى زوجتي..

وإلى ابنتيّ.. غادة وعلياء

وإلى إخوتي وأخواتي..

وإلى كل من أضاء لي الطريق بحرف من نور..

وإلى كل باحث عن الحقيقة..

وإلى من يحملون العصا والسلاسل في الظلام..

ويطوقون بالقيود أبدان وألسنة.

وأفئدة بالسهام..

وإلى كل من أظلمت في وجهه الدنيا.

أو تعسرت أنفاسه من سطوة الجبابرة..

أو حالت دون حريته القيود البغيضة..

وإلى كل شهيد..

وإلى دعاة الديموقراطية والحرية..

وإلى أرباب السلطة..

وإلى أستاذي الجليل الدكتور/ يحيى الجمل..

أهدي بحثي هذا.

والله من وراء القصد

وما توفيقي إلا بالله

شكر وتقدير

إلى أستاذي الدكتور/ يحيى الجمل

العالم الجليل وصاحب الخلق الكريم. والذي شملني بعطفه وفكره وإشرافه.. فكـــان لي بحـــراً يفيض بعلمه..

وها أنا لا أملك أن أوفيه شيئاً من حقه .. إلا أن أقف إجلالاً وعرفاناً.. فـــرغم مســـئولياته الجسام.. قد منحني من وقته الثمين الكثير والكثير..

أستاذي الجليل: كم أناجي ربي أن يمنحك سعادة الدنيا والآخرة وأن يجعل بحثي هذا في ميزان حسناتك.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذيّ الفاضلين:

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران

والأستاذ الدكتور/ محمد عبد اللطيف

على تفضلهما مشكورين بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.. رغم كثرة الأعباء وضيق الوقت..

جزاكم الله عني خير الجزاء

مُقَدِّمَة

إن اجتماعية الفرد ووجود المصالح والعلاقات (ما بين تصارع وتساند) نشأت معهم المنازعات والتي تحتم وجود ضابط لها وحاكم يلزمها أن تنهج الوسطية بعيداً عن الظلم.. ومن هنا خلق القانون ونشأت الدولة ووجدت السلطة..

ولما كانت السلطة سيفاً له بريق في أيدي القائمين عليها.. وكانت الحرية نتاج غرس الشهداء وكفاح عظيم قاده دعاة الحرية ليحيا الإنسان بنعمة العقل التي وهبها الخالق له ليتميز به عن غيره من الكائنات ليحيا به ويتدبر أمره وينهج السُبل التي يرى فيها عزه ومجده.. فكان الصراع بين السلطة والحرية.. والذي لم تتوارَ خلف القهر يوماً أشلاؤه.. فكان ظاهرة أبدية أزلية -لم يخل منها عصر من العصور-.. وإن كانت الحقيقة أنها ظاهرة نسبية.. حيث يختلف الصراع بين السلطة والحرية من عصر لآخر بل وفي ظل الفلسفات السائدة والتي تختلف من نظام لآخر.. فلم يكن حاله في ظل الأنظمة الديكتاتورية.. كحاله في ظل الأنظمة الديموقراطية.. كما يختلف هذا الصراع من دولة لأخرى بل ويختلف أيضاً داخل الدولة الواحدة من حقبة زمنية لأخرى (حسب الظروف السياسية والأمنية وغيرها..)

فإذا ما جاهدت الأنظمة السياسية بحثاً عن الاستقرار السياسي والأمني وغيرهما.. فقد وجدت أن السبيل لهذا الاستقرار يتحقق في ظل التوازن الحقيقي بين السلطة والحرية.. وهذا التوازن يقتضي: كبح جماح سيف السلطة بجراب الشرعية وكفالة مقومات نظام الحرية.. وذلك لأن اختلال التوازن بين السلطة والحرية هو المقدمة الحقيقية والمنطقية للصدام بين السلطة والحرية وحدوث القلاقل وعدم الاستقرار على كافة المستويات السياسية والأمنية وغيرها..

لهذا أسرعت الكثير من النظم السياسية خطاها -في غير تردد- لدعم هذا التوازن من خلال تحقيق شرعية السلطة ودعم نظام الحرية ومقتضياته.. وذلك لتحقيق الاستقرار المنشود.. فاستطاعت تلك النظم أن تحقق من الاستقرار ما استطاعت أن تصدق في تحقيق

مقوماته.. وتلك هي النظم الديموقراطية. بخلاف الأنظمة الأخرى.. والتي تعاني اختلالاً واضحاً في العلاقة بين السلطة والحرية.. فإنها تعاني عدم استقرار في الأوضاع السياسية والأمنية وغيرهما..

مما يدفع بالبحث الحثيث والتحول -في غير تردد- نحو الديموقراطية باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق التوازن المنشود بين السلطة والحرية وكفالة التعايش السلمي بينهما..

فإذا كان التحول نحو الشرعية والديموقراطية يمثل ضرورة ملحة لاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية وغيرهما.. داخل المجتمع ومواكبة نهج الدول المتقدمة.. فإن التوازن بين السلطة والحرية تفرضه الفلسفة الدستورية وتحكمه ضوابط الشرعية الدستورية عملاً على تدعيم النظام القانوني.. وإيجاد نظام قانوني شرعي داخل المجتمع الدولي..

لهذا فقد تناولنا موضوع البحث "الصراع بين السلطة والحرية" من خلال خطة البحث التالية:

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: السلطة السياسية وأهميتها

المطلب الأول: تعريف السلطة.

المطلب الثاني: خصائص السلطة.

المطلب الثالث: أهمية السلطة.

المبحث الثاني: الحرية وأهميتها

المطلب الأول: تعريف الحريات والحقوق.

المطلب الثاني: خصائص الحريات والحقوق.

المطلب الثالث: أهمية الحريات والحقوق.

المبحث الثالث: وضع المشكلة..